

فرنسا تستعد للكشف عن تشكيلتها الوزارية الجديدة



بعد أكثر من شهرين على إعادة انتخاب إيمانويل ماكرون، من المتوقع الكشف عن تشكيلته الحكومية الفرنسية الجديدة على وقع ضغوط كبيرة على السلطة التنفيذية التي حرمت من الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية.

ترقب للتشكيلة الجديدة

ولم يعلن أي موعد رسمي إلا أن رئيسة كتلة الحزب الرئاسي في الجمعية الوطنية أورور بيرجيه قالت الأحد، إنها تتوقع حصول تعديل وزارى «في الساعات المقبلة». ويجري ترقب تشكيلته فريق الرئيس الوسطى الجديد قبل يومين من خطاب رئيسة الوزراء إليزابيث بورن حول برنامجها الحكومي أمام البرلمان والتي لم يستبعد تحالف اليسار، طرح مذكرة حجب ثقة في إطاره. وفي حين سرت شائعات كثيرة حول الوزراء الذين سيدخلون الحكومة في الأيام الأخيرة، يعرف رسمياً بعض أسماء الذين سيغادرون هذه الحكومة. وبموجب قاعدة ضمنية معمول بها منذ ولايات رئاسية عدة فإن الوزراء الذين يخسرون في الانتخابات التشريعية يجب أن يغادروا صفوف الحكومة. وهذا ما حصل لوزيرة التحول البيئي أميلي دو موشالان والصحة بريجيت بورغينيون والبحار جوستين بينين. ويجب كذلك تعيين شخص في حقيبة وزيرة مقاطعات ما وراء البحار يائيل برون-بيفيه التي اختيرت رئيسة للجمعية الوطنية الأسبوع الماضي. وقد يغادر وزراء آخرون على غرار داميان آباد الذي يطاله تحقيق في قضية محاولة اغتصاب. وثمة شكوك حول بقاء سكرتيرة

الدولة لشؤون التنمية خريسولا زاخاروبولو التي تتعرض لشكويين بتهمة الاغتصاب في إطار عملها طبية نسائية. وينفي عضوا الحكومة هذه الاتهامات. وقد يزداد عدد أعضاء حكومة إليزابيث بورن التي تضم رهنأ 17 وزيراً وستة وزراء منتدبين وأربعة في منصب سكرتير دولة، مع حقائب جديدة مثل النقل والإسكان، لا تزال شاغرة.

القدرة الشرائية

يأتي التعديل الوزاري في أجواء حساسة جداً لماكرون الذي أعيد انتخابه في 24 نيسان/ إبريل لولاية ثانية من خمس سنوات، لكنه حرم من الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية بنتيجة الانتخابات التشريعية في 12 و19 حزيران/يونيو. وسيضطر الرئيس الفرنسي الذي تمكن من تمرير إصلاحات بفضل أغليته الواسعة خلال ولايته الأولى، إلى إقامة تحالفات في كل حالة على حدة في محاولة لإقرار مشاريعه الرئيسية. وفي ظل هذه الأجواء قد تضم التشكيلة الحكومية الجديدة في صفوفها ممثلين عن اليمين واليسار. وكان رئيس البلاد استبعد دخول التجمع الوطني اليميني المتطرف وفرنسا الأبية من اليسار الراديكالي إلى الحكومة، لكنه فتح الباب لدخول حلفاء من اليمين واليسار «يلتزمون الوقوف إلى جانب الأغلبية الرئاسية على المدى الطويل». وأشار ماكرون أيضاً إلى أن المشروع الرئاسي كما مشروع الأغلبية الرئاسية «قد يعدل ويتم إثراؤه» شرط ألا تؤدي التعديلات إلى زيادة في الضرائب أو الديون. وخطاب بورن أمام البرلمان الأربعاء سيعطي مؤشرات حول التوجهات التي تنوي السلطة التنفيذية سلوكها في الأشهر المقبلة. ولم تبت رئيسة الوزراء بعد بمسألة التصويت على الثقة بشأن برنامج حكومتها الذي تطالب به أطراف المعارضة المختلفة والذي دونه مخاطر في غياب الأغلبية المطلقة. والمشروع الأول الذي ستدرسه الجمعية الوطنية اعتباراً من 11 تموز/ يوليو سيكون مشروع القانون الصحي الذي يسمح بالإبقاء على إجراءات مكافحة كوفيد-19 في حين تواجه فرنسا ارتفاعاً جديداً في الإصابات. أما مشروع القانون حول القدرة الشرائية، وهو الهم الأول للفرنسيين، فسيُدرس اعتباراً من 18 تموز/ يوليو. وفي مؤشر إلى المواجهة المتوقعة زاد حزب الجمهوريين اليميني من الآن الضغوط فربط الأحد تأييده المحتمل باحترام بعض الخطوط الحمراء.

((أ ف ب